جمعية نجوم الأمل
لتمكين النساء ذوات الإعاقة
Stars Of Hope

٢٠١٤

ورقة معلومات: فلسطين

واقع المشاركة السياسيّة

للنساء ذوات الإعاقة في فلسطين

القوانين والتشريعات الدولية

- لم تنضم فلسطين للاتفاقية أو البروتوكول الاختياري الملحق بها مع وجود تحضيرات لذلك.

القوانين والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية

- يعتبر القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ الدستور المؤقت لدولة فلسطين. وقد تطرقت المادة التاسعة منه إلى مساواة الفلسطينيين أمام القانون والقضاء دون تمييز بينهم بسبب الإعاقة.
- قانون حقوق المعوقين رقم «٤» الصادر في سنة ١٩٩٩، خطوة مهمة ونوعية نحو صيانة وإعمال حقوق المعوقين كفئة مهمشة مجتمعيًا.
- صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق المعوقين، لشرح وتوضيح مواد القانون وتوزيع المهام على الجهات المعنية، بما يضمن عدم الالتباس والتداخل في الصلاحيات بين الجهات المعنية.
- ألزمت المادة الثالثة عشرة من قانون العمل الفلسطيني المؤسسات بتشغيل ٥٪ من المعوقين.
- اشترط قانون الخدمة المدنية خلو الموظف من الأمراض والعاهات البدنية والعقلية.
- توجد استراتيجية لقطاع الإعاقة ٢٠١٣-٢٠١٧.

النظام الانتخابي

- يقضي قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة بإلغاء قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (٩) ٢٠٠٥، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس التشريعي (نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بدلاً من النظام المختلط المحدد في القانون رقم (٩)، والذي جرت بموجبه الانتخابات التشريعية الأخيرة في يناير ٢٠٠٦.

- وعلى صعيد الانتخابات المحلية التي صدر القانون الناظم لها في ٢٠٠٥/٨/١٥، فقد تبنى هذا القانون النظام النسبي (القوائم) في انتخاب مجالس الهيئات المحلية. وقد جرت، وفق هذا القانون، المرحلتان الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٥.
- يطبق نظام الكوتا بنسبة ٢٠٪ من المقاعد.

الآليات المؤسسيّة

- تدار العملية الانتخابية الرئاسية والنيابية والبلدية والاستفتاءات في فلسطين من قبل لجنة الانتخابات المركزية؛ وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية، وباستقلال مالي وإداري، مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها في كل مراحلها، وعلى أية انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء.
- منح قانون الانتخابات العامة في مادته (٨٠) وقانون انتخابات المجالس المحلية ضمن المادة (٤٠) ذوي الإعاقات والأميين حق الاقتراع، وذلك وفق إجراءات خاصة حددتها لجنة الانتخابات المركزية، تسهّل عليهم التصويت يوم الاقتراع. يمكن للشخص الأمي أو ذي الإعاقة أن يصطحب معه قريبًا له، لغاية الدرجة الثانية، إلى محطة الاقتراع ليساعده في تعبئة ورقة الاقتراع. وتنظّم الخطوات والإجراءات التالية عملية الانتخاب التي يجب أن يتبعها الناخب إذا أحضر معه مرافقاً ليساعده في محطة الاقتراع:

١. يوضّح لمسؤول محطة الاقتراع حاجته لوجود مرافق معه.
٢. يخبر مسؤول المحطة شفوياً بموافقته على مساعدة المرافق له في تعبئة ورقة الاقتراع.
٣. يقدم إلى مسؤول المحطة الأوراق الثبوتية له وللمرافق لتدوينها على النموذج الخاص بذلك.
٤. يقوم الموظف بتزويده بعد ذلك بورقة اقتراع بعد شطب اسمه من سجل الناخبين للدلالة على أنه انتخب.
٥. يذهب مع المرافق إلى كابينة الاقتراع، ويقوم بتعبئة ورقة الاقتراع وفق الإجراءات المتبعة.

٦. يجـوز للأمـيّ اصطحاب بطاقة تحمـل صورة رمـز أو شعار القائمة الانتخابية التي يرغب بالتصويت لها ليقارنها بالرمز أو الشعار الموجود على ورقة الاقتراع.

- أول حوار وطني حـول مواءمة المراكز الانتخابية يعود لأواخر العام ٢٠١٢ من خـلال رسالة وجهتها الهيئة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لرئيس لجنة الانتخابات.

الأطراف الفاعلون

- وزارة الشـؤون الاجتماعيـة: يأتـي الاهتمـام الأكـبر برعاية المعاقين، وفقا لقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، من اختصاصات وزارة الشـؤون الاجتماعيـة بمفردهـا، وبالتنسـيق مع باقي الـوزارات والمؤسسـات الأهلية والوطنيـة المسئولة عن رعاية وتأهيـل المعوقـين في العديـد مـن المجـالات، أهمهـا المجال الاجتماعي ومجال التأهيل والتشغيل.

- مؤسسـات السلطـة الفلسطينيـة المختلفـة المعنيـة بتطبيـق القانـون وهي: وزارة التربية والتعليـم، ووزارة العمل، ووزارة الصحة، ووزارة المواصلات، وديـوان شؤون الموظفين. فوفقا لأحـكام المادة (٧) من قانون المعوقـين، تطلب وزارة الشؤون الاجتماعيـة من المؤسسـات الحكومية الأخـرى أن تقدّم لها خططها وتقاريرها السنوية المتعلقة بخدماتها للمعاقين.

- المجلـس الاعلى لشـؤون ذوي الإعاقة: بحسـب التعديل الذي تم إقراره في سنـة ٢٠١٢، تمت إعادة تشكيل «المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقـة» لمتابعـة تنفيـذ وتطبيـق القانون والمعاهـدات الدوليـة التي التزمـت بها السلطـة الفلسطينية المتعلقـة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإعـداد الاستراتيجيات والسياسات اللازمة المتعلقـة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق اندماجهم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع.

- مؤسسـات العمل الأهلي ومنظمـات ذوي الإعاقة: يوجد ١٨٠ منظمـة للأشخاص ذوي الإعاقة في الضفـة الغربية وقطاع غـزة. لكن ما زالـت هذه المنظمـات لا تمتلك القـوة الكافية لتحـدث تغييرات جذريـة في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصـة أن هذه المؤسسات ما زالت تعمـل بشكل فردي، فلكل

مؤسسة سياستها الخاصة، وتعمل ضمن أجندة خاصة تتفق ومصادر تمويلها؛ وبمجملها ينتسب لها أقل من ٤٠٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. تنطلق فلسفة العمل الذي تقوم به الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» من خلال رؤية الهيئة في العمل على تعزيز أداء حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر إشراكهم في هذه الخطة، وذلك تطبيقاً لحق هذه الفئة في تقرير مصيرها، والتخطيط لمستقبلها، وتحقيق تطلعاتها المتمثلة بإحقاق حقوقها وإعمال القوانين والتشريعات على أرض الواقع. وعلى هذا، تقوم الهيئة، بشكل نشط، بإعداد التقارير الخاصة وتلقي الشكاوى، مع ملاحظة ضعف التطرق للمشاركة السياسية، أمام المشاركة الاقتصادية والمجتمعية.

البرامج

قامت الوزارة، وبشكل تشاركي مع ذوي العلاقة، باعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني من قبل المجلس الأعلى لشؤون الإعاقة كونه يشكل، ولأول مرة، مرجعية وطنية ملزمة لكافة الأطراف ذات العلاقة على مستوى الوطن. وبني الإطار الاستراتيجي على خمس قضايا وهي:

١. الإعاقة والسياسات.

٢. الإعاقة والحقوق.

٣. الإعاقة والفقر.

٤. الإعاقة والاتجاهات.

٥. الإعاقة وإمكانية الوصول والفرص المتاحة.

- ولكن من الملاحظ أن الخطة تشير صراحة إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتقصّر عن ذكر الحقوق السياسية أو مؤشرات النوع الاجتماعي.

- تم رصد مبادرة تشكيل أول برلمان لذوي الاحتياجات الخاصة تحت إشراف الاتحاد العام للمعاقين والجمعية الوطنية

لتأهيـل المعاقين. ويضم البرلمـان ٤٠ عضوا وعضوة من ذوي الاحتياجـات الخاصـة، تم ترشحيهم من قبـل الاتحاد العام للمعاقـين من كافة فروع الاتحـاد. وفكرة تأسيس برلمان ذوي الاحتياجـات الخاصـة نابعـة بالاشتراك مع الاتحـاد كجزء أساسـي من هيكلية الاتحاد، وليس بديلا عنه، خاصة في ظل التقصير الواضح من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تجاه قضية المعاقين وحقوقهم المختلفة.

- تم رصد الحملة الوطنية لتبني قضايا الإعاقة في جنين أيضا، والتـي شدّدت على أنّ مـن واجب الأحزاب والكتـل أن تبرز، بوضـوح، دور الأشخاص ذوي الإعاقة في حملاتها الانتخابية ودعاياتها الانتخابية، وأن تكون بمستوى اهتمامات المواطنين بجميع شرائحهم. ودعت الحملة الأحزاب والكتل إلى الالتزام بمـا وقعت عليه في ميثاق الشرف السياسي المتعلق بدمج ذوي الإعاقـة، والذي يتضمن مبادئ تشـكل قاعدة للانطلاق نحو دمج ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم السياسية، وهو جزء من المسئولية الوطنية للأحزاب والقوى.

الإحصائيات

- وفقـا للتعريف الموسّـع، فقد بلغـت نسبة انتشـار الإعاقة في الأراضـي الفلسطينية حـوالي ٧٪، أي قرابة ٢٨٠ ألف معاق. وهـي النسبـة ذاتها في كل مـن الضفة الغربيـة وقطاع غزة. ووفقـا للتعريـف الضيّق، فقد بلغت هـذه النسبة في الأراضي الفلسطينيـة ٢,٧٪، أي قرابـة ١٠٨ آلاف معـاق؛ ٢,٩٪ في الضفـة الغربيـة، و٢,٤٪ في قطـاع غزة. وبلغـت ٢,٩٪ بين الذكور، مقابل ٢,٥٪ بين الإناث في الأراضي الفلسطينية.

وعي النساء ذوات الإعاقة للسياسة والعمليات السياسية، وأدوارهن فيها[x]

- أغلبيـة ضئيلـة مـن الفلسطينيـات المشـاركات في الدراسة (٥٣,٣٪) قلـن أنهـن لم يشاركن في التسجيـل للانتخابات الأخـيرة. يعكس هـذا المؤشر قلـة النشاط بـين العينة بشأن بداية مشاركتها في العملية الانتخابية.
- وعنـد سؤالهن عن مدى فهمهـن للقضايـا السياسية العامة

في فلسطين، وما يتعلق بالقضايا السياسية الراهنة، ذكرت غالبية المشاركات في الدراسة الفلسطينية (٦٠٪) أنهن إما كنّ على دراية (٢٦,٧٪) أو مطلعات بشكل كبير (٣٣٪) بما يتعلق بالقضايا السياسية الراهنة. أما الـ ٤٠٪ المتبقيات، فذكرن أنهن على دراية، وإن كانت محدودة.

- تبين حقيقة أن ٤٠٪ فقط من أولئك المسجلات شاركن فعلا في العملية الانتخابية. وذكرت ١٠٪ من العينة من ذوات الإعاقة المستطلعات أنهن لم يحاولن المشاركة بعد التسجيل، بينما ٥٪ منهن توقفن بعد فترة، وبالتالي لم يشاركن.

- تفيد إحصائية مشجعة حقيقة أن ٤٥٪ من العينة ذكرن أنهن كن، في السابق، من غير الناخبين، لكنهن شاركن في الانتخابات اللاحقة.

- ٢٦,٧٪ فقط من العينة من المسجلات شاركن فعليا في العملية الانتخابية. وذكرت ثلث الفلسطينيات المستطلعات أنهن لا يحاولن أن يشاركن بعد التسجيل، في حين برز أن ٦,٧٪ توقفن بعد فترة، وبالتالي لم يشاركن. ٢٠٪ فقط من العينة ذكرن أنهن كنّ في السابق من غير الناخبين.

- عند سؤال المشاركات في العينة عن الأسباب التي منعتهن من التصويت، قدمن الأجابات التالية:

١. لا يوجد سبب معين.

٢. لم أكن أعرف ما يكفي عن السياسة،

٣. عدم وجود المستندات المطلوبة.

٤. لم أحصل على إشعار معلومات الناخب،

٥. تصويتي لا يحدث فرقا،

٦. لم أكن في المنزل، أو نقلنا الإقامة.

- من ناحية أخرى، كانت إجابات العينة بشأن أسباب التصويت مثيرة للاهتمام، حيث تبيّن أن العوامل الأعلى تقييما لهن هي:

١. من حقي ٧٣,٣٪

٢. لتحقيق العدالة الاجتماعية ٥٣,٣٪

٣. لتطوير بلدي ٦٠,٠٪

٤. لأنتخب الرئيس الذي أفضّله ٣٣,٣٪

٥. لأتمكّن من التصويت لصالح حزبي ١٣,٣٪

٦. أرغب بفوز حزبي في الانتخابات ٢٠,٠٪

- وفي ما يتعلق بمصادر المعلومات حول العملية الانتخابية، فقد كانت العوامل التالية هي الأكثر تأثيرا:

١. الجيران/المجتمع/الأعضاء/الأصدقاء/العائلة ٤٠,٠٪

٢. الصحف/النشرات/الملصقات ٦٠,٠٪

٣. الراديو/التلفاز ٥٣,٣٪

٤. المسيرات/الاجتماعات العامة/الحملات ٣٣,٣٪

٥. الحملة الانتخابية للجنة انتخابات البلدية/المقاطعة ٣٣,٣٪

٦. أنا لم أحصل على أية معلومات عن عملية الانتخابات ٦,٧٪

٧. السلطات ٠,٠

- ولتحديد المستوى العام للفهم والوعي بين المشاركات الفلسطينيات في الدراسة، تبيّن أن هناك مستوى كافيًا من الفهم، وأن اثنتين، على الأقل، من ثلثي المستطلعات يعرفن، أو كنّ على بينة من احتياجات المتطلبات التالية:

١. العمر ١٨ فأكثر ٨٠,٠

٢. وثائق الهوية ٨٦,٧

٣. الاسم على قائمة الناخبين ٦٦,٧

٤. الجنسية الوطنية ٧٣,٣

٥. التسجيل ٨٠,٠

مواقف النساء ذوات الإعاقة[x]

تباينت الإجابات على المستويات التالية:

- مستوى المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني. من الضروري انتخاب النساء ذوات الإعاقة، وهو ضرورة وطنية لأنه يضفي تنوعا وغنى للتجربة الديمقراطية في فلسطين. والهدف المعلن لهذا المستوى هو الترشح والفوز بمقعد في المجلس التشريعي.

- مستوى المشاركة في انتخاب من يمثل المرأة ذات الإعاقة، ويمثل رأيها، ويعمل وفقا لمصالحها. ويدعو هذا الفريق إلى المواطنة الفاعلة، والتغيير التدريجي المبني على القواعد المجتمعية. والهدف المعلن لهذا المستوى هو المشاركة الفاعلة في الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية.

- مستوى المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب ونشاطاتها كمقدمة لبناء القدرات وتحصيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم الدخول للمشاركة بالعملية السياسية. والهدف المعلن لهذا المستوى هو تطبيق الاتفاقيات الدولية، والضغط والمناصرة من أجل تطبيقها وطنيا، ودمجها في السياسات والفعاليات للمؤسسات الأهلية والأحزاب.

- مستوى الاهتمام بالمشاركة السياسية دون الانخراط بشكل نشط. حيث ينظر هذا المستوى بشك إلى المشاركة في العملية السياسية ومدى تأثيرها. والهدف المعلن لهذا المستوى هو مراقبة التغييرات الحاصلة والتعامل معها.

مستوى المشاركة السياسية للنساء ذوات الاعاقة[x]

- صرح ٤٢,٩٪ من المستطلعات الفلسطينيات بأنهن لسن جزءا من حزب سياسي.

- ٦٠٪ من المستطلعات الفلسطينيات لا يملكن سوى معرفة محدودة بالأحزاب السياسية. بينما يمتلك ٢٦,٦٪ فقط المعرفة الكافية، أو هن على درجة عالية من المعرفة فيما

يتعلق بالأحزاب السياسية.

- من حيث المشاركة، صرح ٨٠٪ من المستطلعات أنهن كن جزءا من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. تليها المنظمات التي تقدم المساعدة الشخصية أو مساعدة.

وعند سؤال العينة عن مدى الإلمام بدور المجلس البلدي، تبيّن أنّه:

١. كانت ٣, ٥٧٪ من المستطلعات على دراية للغاية، أو على الأقل على دراية جدا حول دور السلطات المحلية.

٢. لم يكن لدى ٧, ٣٥٪ من المستطلعات ما يكفي من المعرفة حول دور السلطات المحلية.

٣. ذكرت ١, ٧٪ من المستطلعات بأنهن لا يعرفن أي شيء عن دور السلطات المحلية.

- وعند سؤال العينة الفلسطينية عن مدى اهتمامها بما تفعله السلطات المحلية، تبيّن أن قرابة ٤٦, ٦٪ ما بين مهتمة أو مهتمة جدا، في مقابل ٤٠٪ ممكن أنهن مهتمات بشكل متوسط، وأبدت ١٣, ٣٪ من المستطلعات عدم اهتمامهن.

- أبدت العينة اهتماما أعلى بأنشطة الحكومة. ويرجع ذلك إلى أن ٤٦, ٧٪ من أفراد العينة أشرن إلى أنهن كن مهتمات جدا، جنبا إلى جنب مع ١٣, ٣٪ كن مهتمات بالأنشطة التي تضطلع بها الحكومة. فيما ٤٠٪ فقط كن مهتمات بشكل متوسط.

- للتعبير عن مدى أهمية الرعاية أو الاهتمام من قبل المسؤولين بالمجتمع بالنسبة للعينة، أجابت ٦, ٧٪ فقط بلا يهمني. من ناحية أخرى، صرحت ٧٣, ٣٪ إما أنه يهم أو يهم كثيرا، في حين قالت ٢٠٪ أنه يهم فقط بشكل هامشي.

- أما مدى التأثير الذي شعرن به نتيجة برامج التنمية الاجتماعية في المنطقة، فتبين أن ٣٨, ٥٪ راضيات بشكل كبير، أو راضيات نوعا ما، مقابل ٦١, ٥٪ غير راضيات.

الحواجز التي تحد من المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة*

- تعتقد ١,٥٧٪ ممن تمت مقابلتهن أن هناك معيقات تمنعهن من المشاركة السياسية في المجالس البلدية والأحزاب بفاعلية، مقابل ٩,٤٢٪ ممن يعتقدن بعدم وجود معيقات. وتنوعت المعيقات بحسب المقابلات على الفئات التالية، حيث برز غياب الدعم المجتمعي والمعرفة والمعلومات كأهم المعيقات:

١. العادات والتقاليد ٢٦,٧

٢. غياب دعم العائلة ٢٦,٧

٣. نقص المعلومات ١٣,٣

٤. احتياجات الأسرة ٦,٧

٥. غياب دعم المجتمع ٣٣,٣

٦. عدم وجود المعرفة الكافية ٢٠,٠

- ٤,٨٪ فقط من المستطلعات لا يعرفن أية منظمات مكرسة لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة. وهذا يدل إما على النشاط، أو على وعي المنظمات العالي وفعاليتها في الوصول إلى الجمهور المستهدف. لكن عند سؤال المستطلعات عمّا هو الدور المناط بهذه المؤسسات، برزت الانطباعات التالية في الجدول أدناه:

١. التحدث إلى المسؤولين الحكوميين ٤٧,٦

٢. تحسين أوضاعنا ٦١,٩

٣. تمثيل احتياجاتنا ٣٨,١

٤. إنشاء مجموعة للمساعدة الذاتية ٢٨,٦

٥. المناصرة ١٩,٠

٦. تنظيم اجتماعات/ورشة عمل ٤٢,٩

٧. نشر اهتمامات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٨,٦

وعلى صعيد المجموعات البؤرية، تباينت الإجابات على المستويات التالية:

- غياب الكوتة الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدم وجود الوعي الكافي بأيدي النساء ذوات الإعاقة لحفظ حقوقهن في الانتخابات، والمشاركة في الترشح أيضا.
- فرض شروط غير مناسبة لأداء العمل من قبل المحيط الإداري للنساء ذوات الإعاقة في حال الفوز، مثال: الاجتماع الساعة ١٠:٠٠ ليلا للعمل.
- عدم وجود توعية كافية عند الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في الانتخابات، وفرض حقهم في ذلك، سواء الترشح أو الانتخاب.
- عدم قدرة الدولة على استيعاب الاحتياجات المختلفة للنساء ذوات الإعاقة.
- عدم وجود جهات تتبنى انتخابات النساء ذوات الإعاقة.
- عدم الاهتمام من قبل الأحزاب. وإن وجد فهو سطحي وعابر، فالأحزاب تستقطب الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف استغلال أصواتهم ولا تلبي وعودها لهم.
- البرامج الانتخابية لا تعكس احتياجات وطموحات النساء ذوات الإعاقة.
- فقدان الثقة بالمرشحين، وعدم الرغبة في دعم الفاشلين والكاذبين.
- عدم وجود الدعم الكافي وتبني الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.
- لا توجد وسائل توضيحية للمادة الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة مثل لغة بريل للمكفوفين ولغة الإشارة للصم.كل إعاقة لها متطلبات واحتياجات مختلفة وصعوبات مختلفة لا يتم أخذها بعين الاعتبار.
- الصعوبات في البيئة الفيزيائية لصندوق مكان الاقتراع.

- عـدم وضـوح القوائـم الانتخابيـة بطـرق مواءمـة للإعاقة البصرية والإعاقات الأخرى كالنطق والسمع.
- الوسائل/عـدم وضـوح دليـل إجـراءات الناخب/التسجيل، الاقتراع، الخ....
- عدم توفير الوسائل المساعـدة، بكل أشكالها، أثناء العمليات الانتخابية مثل:
  - مرافق.
  - مترجم.
  - بريل.
  - مدخل ملائم.
- النظـرة المجتمعيـة (التمييـز ضـد النساء) والمتمثلـة في أن المرأة ذات الإعاقة لا تصلح للتمثيل، أو لأن ندعمها، وأن تمثل حقوقنا، أو أن المرأة ذات الإعاقة عاجزة.
- فصـل النسـاء ذوات الإعاقة عـن الرجـال ذوي الإعاقة من ناحية النظرة والتمييز.
- شعور النساء ذوات الإعاقة بالنقص أو عدم القدرة.

المسيرات التي تشجع مشاركة النساء ذوات الإعاقة السياسية[x]

عنـد سؤال النسـاء ذوات الإعاقة في المجموعـات البؤرية عن أهم المسـيرات التـي تشجـع مشاركتهـن السياسيـة، كانـت الإجابات التالية:

١. وجود جمعيات داعمة للنساء ذوات الإعاقة .

٢. ثقة الشخص ذي الإعاقة بقدرته على العمل وصنع القرار.

٣. تغيير النظرة السلبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل المجتمع.

٤. توفير المواءمة في جميع الأماكن العامة.

٥. عمل ورشات تثقيفية لتغيير النظرة السلبية لذوي الإعاقة.

٦. عرض قصص نجاح لأشخاص ذوي إعاقة في أماكن عملهم.

٧. وجود برنامج يتكفل بدفع نصف راتب مع أية مؤسسة شريكة لتشغيل الشخص المعاق.

٨. مساعدة المدرسة والجامعة للطالبات المتفوقات بتوفير فرص عمل لهن.

٩. توفير مساعد شخصي للشخص من ذوي الإعاقة في الانتخابات (أن يكون محايدًا).

١٠. تنظيم الانتخابات والاقتراع في أماكن مواءمة.

١١. توعية الأسرة باهمية مشاركة النساء ذوات الإعاقة في الحملة الانتخابية.

١٢. إقناع أصحاب القرار بأهمية المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة في الهيئات المحلية والوطنية.

١٣. إصدار قانون يعاقب من يمنع النساء ذوات الإعاقة من حقهن في الانتخابات.

١٤. توفير القدر الكافي من التسهيلات التي من شأنها تيسير عملية الترشيح والانتخاب.

١٥. وجود قانون يفرض وجود شخص واحد على الأقل في الكتل الانتخابية ليمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من ضمن حقوق المرأة.

١٦. ضرورة توفير وسائل توضيحية للمادة الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة مثلا لغة بريل للكفيف، ولغة الإشارة للصم.

١٧. عـدم وجود توعية كافية عند الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في الانتخابـات وفرض حقهـم في ذلك سـواء في الترشح أو الانتخاب.

١٨. توفـير الدعم المالي الكافي، وتبني الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات المحلية والتشريعية.

× إستنادا إلى تقرير «تحليل واقع المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة في مصر والأردن وفلسطين»، مؤسسة نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ٢٠١٤.

إصدار جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة

بالتعاقد مع شركة أجيليتي للإستشارات الإدارية والمالية بالتعاون مع الاستاذ احمد غانم

اشراف و دعم فني: علا ابو الغيب

كانون الثاني ٢٠١٤

تم إصدار هذ الورقة ضمن مشروع: "علي صوتك"

لتعزيز المشاركة السياسية للنساء ذوات الاعاقة في مصر، والاردن، وفلسطين

٢٠١٣ – ٢٠١٤

بدعم مادي من "صندوق دعم المساواة بين الجنسين/هيئة الأمم المتحدة للمرأة"

حيث ان الاراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر جمعية نجوم الامل لتمكين النساء ذوات الاعاقة ولا تعكس بالتالي وجهة النظر الرسمية للصندوق، او هيئة الامم المتحدة للمرأة، او الامم المتحدة، او اي منظمة منبثقة عنها.

Stars Of Hope Society

Palestine-Ramallah-Al Balou'
Behind Plaza Mall- Al Mahsiri Bldg. 3rd Floor

Tel: +972 2 242 0840
Telfax: +972 2 242 2345

www.starsofhope.org, **Email:** info@starsofhope.org